

## أزمة الصيدلية المركزية تهدد منظومة توزيع الأدوية في تونس

ضعف رواتب الأطباء وضعف التجهيزات والبنية التحتية.

وأشار العلوييني إلى أنه على الرغم من ضعف الخدمات الاستشفائية العمومية إلا أن 80 في المئة من التونسيين يلتجئون إليها وهو ما فاقم المشكلة بخصوص الديون والأدوية مع الصيدلية المركزية.

ويرى رئيس لجنة الصحة السابق بالبرلمان أن الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة تتلخص في المدى العاجل والمتوسط والطويل، وتمثل في توفير الدولة لإمكانات مادية لسداد الديون المتفاقمة بسبب كورونا الذي قطع الطريق على الإصلاحات، فضلا عن إعادة حوكمة المستشفيات العمومية وطرح مسالة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وتوحيد الصناديق الاجتماعية المتعاملة معها.

واقترح العلوييني على المدى الطويل "مراجعة الخارطة الصحية واتباع سياسة الأقطاب بالبلاد وتركيز مستشفى عمومي لكل 5 ولايات (محافظات) مع توفير ميزانية خاصة لكل مؤسسة تاخذ بعين الاعتبار مسالة حاجياتها من الأدوية".

ويعتبر خبراء الصحة أن اضطرابات تزويد الصيدليات الخاصة ببعض الأدوية تعود أساسا إلى إشكاليات فنية وصعوبات مالية كبيرة.

سهيال العلوييني  
الاتجاه نحو خصخصة  
المؤسسات الصحية  
يمثل أكبر خطأ

سعيد العايدوي  
لا بد من رقمنة توزيع  
الأدوية وتشجيع  
صناعتها بالمخبر محليا

ودعا وزير الصحة السابق سعيد العايدوي في تصريح لـ "العرب" إلى "ضرورة رقمنة توزيع الأدوية واستخدام حلول تكنولوجية في الرقابة وطرق التوزيع للتحكم في الميزانية ولتجنب التجاوزات والإخالات التي تعيق أزمة المستشفيات العمومية، فضلا عن تشجيع الكفاءات لصناعة الأدوية بالمخبر محليا لتقليص التعامل مع الدول الخارجية في التزود بالأدوية".

وأضاف العايدوي أن "انهيار الدينار التونسي أثر سلبا على الصيدلية المركزية لأن تعاملها عموما يتم بالعملية الصعبة للحصول على الأدوية، بالإضافة إلى تنامي مستوى الضغط العالمي على التزود بالأدوية".

كما أن نقص الأدوية في تونس مرده عجز الصيدلية المركزية عن الإيفاء بتعهداتها لدى المخبر الأجنبي المصنعة لبعض الأدوية، فضلا عن النقص الحاد في المواد الأولية بسبب أزمة كورونا في العالم، وهو ما يعيق الأزمة بالصيدليات والمستشفيات التونسية.

لكن المدير العام للصيدلية المركزية بشير الإبرامي يؤكد أنه "علاوة على الإشكاليات المالية، فإن مصانع الأدوية في تونس تواجه عدة صعوبات في التزود بالمواد الأولية لصنع بعض الأدوية مما يجعلها غير قادرة على تزويد الصيدلية المركزية بها".

وشدد في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية على أن ميدان الدواء معقد وتتدخل فيه عدة أطراف مما يجعل تسجيل نقص في بعض الأدوية يتجاوز مسؤولية الصيدلية المركزية وحدها.

ويتم تسجيل صعوبة في توفير الأدوية تبعا لارتفاع الأسعار وأزمة كوفيد - 19 التي حالت دون تصدير بعض أنواع الأدوية، فيما تبذل الدولة جهودا كبيرة لدعم المخزون الاستراتيجي من الأدوية في ظل الطلب المتزايد عليها. وتعاثي المنظومة الصحية في تونس تدهورا حادا في البنية التحتية والخدمات الصحية والأجهزة تعقب بعد ثورة 2011 مع تعاقب حكومات أهملت الاعتناء بقطاع الصحة العمومية.

خالد هدوي  
صحافي تونسي

تونس - تواجه الصيدلية المركزية التونسية التي تشرف على توزيع الأدوية جملة من الصعوبات والعراقيل في التزود بالأدوية، جراء الاضطراب العالمي الحاصل في توفيرها بالكميات المطلوبة، ما يزيد في تعقيد وضعيتها رغم الجهود الحديثة لتجاوز الأزمة التي رمت بظلالها على وضعية المستشفيات العمومية بالبلاد بسبب ضعف الإمكانيات والتجهيزات. ويحذر خبراء الصحة في تونس من انهيار وضعية الصيدلية المركزية ومن ورائها كامل منظومة توزيع الأدوية، ما يدفع ألبا إلى الوقوف على إمكانيات المستشفيات العمومية التي تشكو ضعفا فادحا وغابا متواصلا للتجهيزات والوسائل، حيث أثارت جدلا واسعا خصوصا مع انعكاس تداعيات وباء كورونا.

ويطرح تفاقم ديون الصيدلية المركزية لدى المؤسسات الصحية العمومية، خطط السلطات في معالجة الموازنات المالية، فضلا عن تجدد المطالب للموجهة للحكومة بضرورة فتح ملف الديون المتراكمة. وحذر كاتب عام النقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة نوبل عميرة، من انهيار الصيدلية المركزية ومن ورائها كامل منظومة توزيع الأدوية في تونس.

وتحدث عميرة في تصريح لإذاعة محلية عن الأرقام الكبيرة للديون بئمة الصيدلية المركزية لفائدة المتعاملين معها، قائلا "إن ديون الصيدلية المركزية لدى المؤسسات العمومية بلغت 1154 مليون دينار". وأضاف عميرة أن الموازنات المالية للصيدلية المركزية غير متوازنة وسبب ذلك الصندوق الوطني للتأمين على المرض الذي كان صحية لصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد والحيفة الاجتماعية.

وطالب نوبل عميرة رئيس الحكومة بضرورة فتح ملف الصيدلية المركزية وملف الديون المتراكمة، مقترحا رفع الدعم عن عدة أدوية.

وتتصرف الصيدلية المركزية في حدود 4 آلاف نوع من الأدوية، نصف منها يوزع بين أدوية حصرية التوريد من الخارج وأخرى يقع إنتاجها على المستوى الوطني، فضلا عن وجود صنف ثالث من مسالك توزيع المصانع الخاصة، حسب أرقام لرئيس مدير عام الصيدلية المركزية بشير الإبرامي. وتوجه أصابع الاتهام إلى الاستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة وتغييب الإرادة السياسية بإبلاء ملف الصحة الأولوية القصوى في البلاد، فضلا عن التعجيل بتتقيح القوانين المتعلقة بمسالك الأدوية.

وأكد رئيس لجنة الصحة السابق بالبرلمان والطبيب سهيل العلوييني "أن المشكلة جاءت نتيجة لتراكمات واتباع سياسات قديمة والاتجاه العام نحو خصخصة المؤسسات الصحية الذي مثل أكبر خطأ مقابل ضعف إمكانيات الدولة التي نزلت إلى مستوى غير مسبوق".

وأضاف العلوييني في تصريح لـ "العرب"، أن "الصحة العمومية والصيدلية المركزية تعانيان من مشكلة الديون وضعف السيولة وتراجع الموارد المالية وغياب الإمكانيات، وازدادت وضعيتها صعوبة خصوصا مع تفشي وباء كورونا العالمي، فضلا عن

إضافة إلى إجبارية الفحوصات. ويوصي الخبراء بضرورة تشكيل خطة طوارئ تمكن من تقليص الأعباء المالية على المصحات وخطية إنعاش وتنمية للقطاع قائمة على الحوار والعمل المشترك بين الهياكل العمومية والخاصة. ومع ذلك تبدو هذه الخطة صعبة التطبيق في ظل الصعوبات والتحديات التي تكبل قطاع الصحة في البلد.

واقفقت أزمة الوباء متاعب قطاع الصحة خاصة داخل المؤسسات الصحية ضعيفة التجهيز وسط تنذير الأطباء بنقص التجهيزات ووسائل الوقاية والمطالبة بتحديثها.

وحسب وزارة الصحة، من المقرر إنشاء مستشفيات ميدانية في مدن عدة، لكنها حذرت في المقابل من محدودية عدد العاملين، خصوصا في وحدات العناية المركزة. ولجأت المؤسسات العمومية إلى المصحات الخاصة الذي أبدت ترحيبا بمد يد العون في بداية الأزمة الصحية، فيما اتهمها الكثيرون بالترهب عبر الترفيع في ثمن الفحوصات الخاصة بكورونا.

## جائحة كورونا تشل حركة المصحات الخاصة في تونس

تراجع إقبال المرضى الوافدين وغياب الدعم الحكومي يفاقمان الأزمة



قطاع الصحة يقرق في أزمته

المريض للقدوم إلى تونس". ولهاجته الأزمة المالية التي تعاني منها المصحات وتهدد بإحالة موظفيها على البطالة، دعت نقابة الأطباء الحكومة بكل إلحاح إلى فتح المجال الجوي خاصة مع طرابلس الليبية، حيث يشكل المرضى الليبيون نسبة هامة من مرضى المصحات، حسب شطورو. وأضاف "لا توجد طائرات تنقل المرضى الليبيين إلى تونس".

ويستمر الكثير من الليبيين إلى خارج البلاد لتلقي العلاج. وتعد تونس وجهتهم المفضلة لتلقي الخدمات الصحية بسبب قربها الجغرافي.

97 في المئة من المصحات الخاصة باتت تعمل بخسارة ولم تعد قادرة على تغطية تكاليف الاستغلال

وأوضح شطورو أن أغلب المرضى الليبيون اختاروا اسطنبول وجهة جديدة حيث توفر تركيا 8 طائرات يوميا خاصة بليبيا في حين تعهد الطائرات إلى تونس وسط صمت حكومي. ورأى أنه "من الضروري استعادة حركة الطيران مع دول الجوار وتخفيف الإجراءات خاصة للدول التي تشهد تحسنا في وضعها الوبائي".

ووقع اعتماد بروتوكول صحي خاص بالمرضى الأجانب الوافدين على تونس لتلقي العلاج في أعقاب ظهور الوباء. وينص هذا البروتوكول على توجيههم إلى الحجر الصحي الإجباري إما بالنزل أو بالمصحات التي تتكفل بعلاجهم، إضافة إلى إجبارية الفحوصات.

ويوصي الخبراء بضرورة تشكيل خطة طوارئ تمكن من تقليص الأعباء المالية على المصحات وخطية إنعاش وتنمية للقطاع قائمة على الحوار والعمل المشترك بين الهياكل العمومية والخاصة. ومع ذلك تبدو هذه الخطة صعبة التطبيق في ظل الصعوبات والتحديات التي تكبل قطاع الصحة في البلد.

المصحات بمسالة العامل الجغرافي وتركيز مصحات في مدن على حساب أخرى. واعتبر أن المشكلة تكمن في القدرة على تشجيع أطباء الاختصاص على العمل بالمدن الداخلية، في الوقت الذي يفضل الكثير منهم الهجرة، وهي هجرة تشمل كامل القطاع الصحي من تقنيين متخصصين ومرضى وليس حصرا الأطباء، حسب ما أشار إليه زخامة. ويفضل الكثير من أطباء الاختصاص في تونس السفر والعمل في الخارج على النقل والعمل في المناطق الداخلية، بالإضافة إلى أنه يتم توزيع التجهيزات والمعدات الطبية بطريقة غير عادلة بين جهات البلاد.

وكنتيجة لذلك، فإن لدى 13 محافظة (ولاية) من أصل 24 أقل من سرير إنعاش لكل 100 ألف ساكن، حسب دراسة حديثة أجلت مسالة تهميش مناطق الجنوب والوسط. أما بخصوص تراجع إقبال المرضى المحليين من أصحاب الأمراض الأخرى فهو ناجم عن تراجع الإمكانيات المالية، وبسبب المخاوف من العدوى. ومع الأزمة الاقتصادية وتدهور المقدرة الشرائية، توقعت الدراسة انخفاضا للمصحات الخاصة بنسبة 30 في المئة في الطلبات المحلية من خدمات الصحة والعلاج خلال الفترة القادمة، وعودة تدريجية للنشاط الدولي فقط أوائل عام 2021، لافتة إلى أن نصف عدد المصحات الخاصة يحقق 40 في المئة من العائدات بفضل المرضى الأجانب.

صمت حكومي بخصوص الخطط الحكومية لدعم قطاع الصحة الذي يشكو من التغييب حسب رأي الكثير من الأطباء، يرى زخامة أن المشكلة ليست في دعم الدولة. فهي ترصد أموالا للنهوض بهذا القطاع. ويرأيه فإن الإشكالية تكمن في سوء التسيير الإداري الذي وصفه بـ "المخل". ويلاحظ زخامة إهمالا ولا مبالاة من قبل بعض مسؤولي القطاع وأيضا نهبا لموارد الدولة.

من جهته، يشير سمير شطورو، رئيس النقابة التونسية لأطباء القطاع الخاص، في تصريح لـ "العرب" إلى أن "الدولة لا توفر الدعم المطلوب للمصحات الخاصة التي تضررت بشكل كبير جراء الوباء وباتت على شفا الانهيار".

ويبين شطورو أن تراجع نشاط عمل المصحات يعود إلى كثرة الإجراءات التي فرضتها أزمة كورونا على المريض المحلي أو الوافد. وتابع "توقيف الرحلات الجوية القادمة من دول مجاورة وأيضا كثرة الإجراءات زادا من الصعوبات على

يشكو قطاع الصحة الخاص في تونس من أزمة حادة أعقاب ظهور الوباء، ويهدد تراجع إقبال المرضى المحليين والوافدين المصحات الخاصة بالإفلاس. وما يزيد من صعوبات هذا القطاع، تواصل غياب الدعم الحكومي وعدم اتخاذ إجراءات جريئة وفعالة لإنقاذه وحمايته من الانهيار.

ورجحت أن هذا الانخفاض في رقم المعاملات، على وجه الخصوص، يعود إلى تقلص الخدمات التي أصبحت مقتصرة خلال الأزمة والحجر الصحي على التدخلات العاجلة والأبدا فقط، ووقف شبه كلي للكشوفات الطبية المباشرة والاستشارات بسبب منع الجولان.

وضعية كارثية

حذرت الدراسة من الوضعية الكارثية والخطورة التي سيعيشها قطاع الرعاية الصحية الخاص إذا لم يتم اتخاذ إجراءات جريئة وفعالة لإنقاذ المصحات الخاصة وإنعاشها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ويعمل هذا القطاع المتنفس الثاني للرعاية الصحية في حال حدوث أزمة تتجاوز قدرات القطاع العام. ووجدت وزارة الصحة في دعم المصحات الخاصة عبر إيواء المرضى منذها لمواجهة الوباء. ومنذ اندلاع حالة الطوارئ الصحية، أعلن أطباء القطاع الخاص عن تطوعهم لمعاودة جهود زملائهم في القطاع العام لتأمين الرعاية الصحية للمرضى.

وأشار بوبكر زخامة رئيس الغرفة الوطنية النقابية للمصحات الخاصة لـ "العرب"، إلى أن "كورونا كان له تأثير قاس على المصحات الخاصة حيث أدى إلى تراجع إقبال المرضى".

وأوضح أن "أغلب المصحات الخاصة قد فقدت خلال أزمة فيروس كورونا 80 في المئة من رقم معاملاتها، وقدت نسبة نشاطها بـ 20 في المئة فقط". وهي نسبة لا تكفي لتغطية أجور الموظفين.

وعزا زخامة هذه الأزمة التي تعرق فيها المصحات الخاصة إلى إغلاق الحدود وبالتالي غياب المرضى الأجانب، لافتا إلى أن الأجانب يشكلون 50 في المئة من مرضى المصحات. وبين أن 80 في المئة من مرضى مصحات مدينة صفاقس من الليبيين، مضيفا أن عمل هذه المصحات تعثر منذ إغلاق الحدود، بينما وضع مصحات العاصمة تونس أقل سوءا. واستبعد زخامة تآثر عمل

أمينة جبران  
صحافية تونسية

تونس - ألقت أزمة وباء كورونا المستجد بظلالها سلبا على المصحات الخاصة في تونس، التي باتت الكثير منها على وشك الإفلاس بسبب تضرر السياحة الطبية وتراجع حاد في الوافدين الأجانب، وهم أبرز مرضاهم، أعقاب تشديد قيود التنقل وما نجم عنه من غلق للحدود، إضافة إلى الانشغال الحكومي بمحاربة الوباء وتجنيب قطاع الصحة العمومية لهذه المهمة، فيما وقع التفاوض عن تداعيات أزمة كورونا على قطاع الصحة الخاص.

وفيما تواجه المستشفيات العمومية صعوبات مع ازدياد عدد المصابين بكوفيد - 19، فإن المصحات الخاصة تتسكع من نقص في عدد المرضى خاصة الأجانب، ومن ركود مالي قد يسرع في انهيارها في ظل صمت الدولة التي يضغط عليها الوباء على أكثر من جهة.

بوبكر زخامة  
الأجانب يشكلون 50 في المئة من مرضى المصحات الخاصة التونسية

سمير شطورو  
لا توجد طائرات تنقل المرضى الليبيون إلى تونس

وكشفت نتائج دراسة قامت بها "التونسية للصحة"، وهي هيكل يجمع مؤسسات تونسية ناشطة في سلاسل القيمة لقطاع الصحة بشأن تأثيرات أزمة كورونا على المصحات الخاصة، أن 97 في المئة من المصحات الخاصة باتت تعمل بخسارة ولم تعد قادرة على تغطية تكاليف الاستغلال.

وأضافت الدراسة التي نقلتها وكالة الأنباء الرسمية، أن قرابة نصف المصحات الخاصة تعيش خسائر كبيرة ما جعلها غير قادرة على خلاص أجور شهر مايو الماضي للعمال والموظفين أعقاب ظهور أزمة الوباء، بينما 2.5 في المئة فقط من المصحات كانت قادرة على دفع المرتبات إلى حدود شهر أغسطس الماضي.